وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٢٩ لسنة ٢٠١٠ بالتفويض

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر عن العام المالى ٢٠٠٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر جلسة ٢٠١٠/١/٣١ باعتماد الحساب الختامى للغرفة للعام المالى ٢٠٠٩ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٠/٥/٤ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة البحر الأحمر عن العام المالى ٢٠٠٩ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٢٣٦١٨٩٨,٢٩ ج (فقط مليونان وثلاثمائة وواحد وستون ألفًا وثمانمائة وثمانية وتسعون جنيهًا وتسعة وعشرون قرشًا لا غير) ، وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٥٩٤٣٥٠,٩٠ ج (فقط خمسمائة وأربعة وتسعون ألفًا وثلاثمائة وخمسون جنيهًا وتسعون قرشًا لا غير)

وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١٧٦٧٥٤٧,٣٩ جنيه (فقط مليون وسبعمائة وسبعة وستون ألفًا وخمسمائة وسبعة وأربعون جنيهًا وتسعة وثلاثون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٩/١٢/٣١ مبلغ ٦٧٧٨٢٥٥,٧٨ جنيه (فقط ستة ملايين وسبعمائة وثمانية وسبعون ألفًا ومائتان وخمسة وخمسون جنيهًا وثمانية وسبعون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٠/٥/٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور/ محمد ابو شادى